

Royaume du Maroc
Le Chef du Gouvernement

MINISTRE
DE LA FONCTION PUBLIQUE
ET DE LA MODERNISATION
DE L'ADMINISTRATION

Direction de la Fonction Publique



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وزارة الوظيفة العمومية
وتحديث الإدارة

مديرية الوظيفة العمومية

**كلمة السيد الوزير
خلال الندوة الوطنية التي نظمها الإتحاد العام للشغالين
بالمغرب
في موضوع " أنظمة التقاعد بالمغرب: إشكالات وحلول "**

الرباط في 25 ماي 2012

**بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف
المرسلين**

**السيد الكاتب العام للإتحاد العام للشغالين بالمغرب؛
السيدات والسادة الحضور الكريم.**

يسرني أن أشارككم اليوم في أشغال افتتاح هذه الندوة الهامة ، حول موضوع " أنظمة التقاعد بالمغرب: إشكالات وحلول"، ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أؤكد على تنويهي بالمشرفين عليها لحسن اختيارهم لهذا الموضوع، لما يكتسبه من أهمية قصوى من طرف الحكومة وباقي الشركاء الاجتماعيين.

راهنية إصلاح أنظمة التقاعد

حضرات السيدات والسادة،

إن إصلاح أنظمة التقاعد يعد من مواضيع الساعة، المطروحة للنقاش وتعرف الجدل بالعديد من البلدان التي تواجه صعوبات في هذا المجال بسبب ظاهرة الشيخوخة المتزايدة للسكان وارتفاع معدل الأمل في الحياة، بالإضافة إلى العوامل الأخرى الداخلية والخارجية التي تؤثر سلبا على المدى البعيد على ديمومة أنظمة التقاعد وتوازنها، والتي من المنتظر أن تزداد تفاقما، إذا لم يتم اتخاذ إجراءات مستعجلة لإصلاح شمولي والقيام بإصلاحات على مستوى المقاييس التي تتحكم في سيرها.

-2-

إن أنظمة التقاعد بالمغرب لا تشكل استثناء من هذه الوضعية، فقد أظهرت مختلف الدراسات الإكتوارية المتعلقة

بتشخيص الوضعية الراهنة لهذه الأنظمة، أن هذه الأخيرة تواجه بدورها إكراهات ترتبط أساسا باختلال توازنها المالية.

فبالرغم من التعديلات الظرفية والجزئية التي أدخلت على هذه الأنظمة، فإنها تظل غير كافية لإيجاد الحلول النهائية للمشاكل المطروحة، خاصة فيما يتعلق بإطاراتها القانونية والمؤسسية، وبالملائمة والتنسيق بين مختلف مكوناتها، بل إن الدراسات والتشخيصات المنجزة والتعديلات المعتمدة، تؤكد بالملاموس مدى خطورة الاختلالات التي تعرفها أنظمة التقاعد بالمغرب وتظهر بصورة جلية لا تدع مجالاً للشك، المشاكل الجديدة التي ستعاني منها مستقبلاً .

واعتباراً لهذه الوضعية، ارتأت الحكومة وضع إشكالية إصلاح أنظمة التقاعد ضمن أولوياتها، والتزمت بوضع إستراتيجية لإصلاح شامل لهذه الأنظمة، وذلك باعتماد مقاربة تشاركية، تسمح بإشراك كل الفاعلين المتدخلين في قطاع التقاعد، من سلطات عمومية وفرقاء اقتصاديين واجتماعيين في إطار توافقي وبناء.

مسلسل إصلاح أنظمة التقاعد

حضرات السيدات والسادة،

إن مسلسل الإصلاح الذي باشرته الحكومة في هذا الميدان، قد انطلق منذ تنظيم المناظرة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد خلال شهر دجنبر 2003، والتي شارك فيها مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين المعنيين .

-3-

* إحداه لجنه وطنيه :

بناء على مختلف التوصيات الصادرة عن هذه المناظرة، بادرت الحكومة، إلى إحداث لجنة وطنية برئاسة السيد رئيس الحكومة، مكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد، وتضم في عضويتها الوزراء المعنيين (الاقتصاد والمالية، والتشغيل والتكوين المهني، والوظيفة العمومية وتحديث الإدارة) ، ورؤساء المنظمات المهنية للمشغلين، والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية ، بالإضافة إلى مديري الأجهزة المسيرة لصناديق التقاعد .

***إحداث لجنة تقنية :**

وإلى جانب هذه اللجنة، تم إحداث لجنة تقنية منبثقة عن اللجنة الأولى، تضم ممثلين عن الأعضاء المكونين للجنة الوطنية، يقوم بتنسيق أشغالها ممثل عن وزارة الاقتصاد والمالية، أسندت إليها مهمة، إعداد مشروع لإصلاح أنظمة التقاعد ورفع تقارير في هذا الشأن إلى اللجنة الوطنية للمصادقة عليها .

و لقد تم تخصيص، المرحلة الأولى لأشغال اللجنة التقنية، لتشخيص وضعية مختلف أنظمة التقاعد على ضوء الدراسات الإكتوارية المنجزة من طرف هذه الأنظمة نفسها، بالإضافة إلى إعداد الأطارات المرجعية المتعلقة بسيناريوهات الإصلاح .

-4-

إنجاز دراسة حول إصلاح أنظمة التقاعد

لقد صادقت اللجنة الوطنية في نونبر 2006 على التقرير النهائي الذي أعدته اللجنة التقنية التي واصلت، عقب ذلك،

أشغالها في المرحلة الثانية والتي انتهت في شهر مارس 2007 ، بإعداد دفتر التحملات المتعلقة بإنجاز دراسة حول مختلف سيناريوهات الإصلاح.

وبعد المصادقة على تقرير المرحلة الثانية في أبريل 2007، قررت اللجنة الوطنية تكليف اللجنة التقنية، بمهمة تتبع إنجاز هذه الدراسة التي يجب أن تسفر هذه المقاربة عن تحديد سيناريو الإصلاح الملائم والكفيل بضمان نجاعة وديمومة أنظمة التقاعد ببلادنا .

حضرات السيدات والسادة،

من المؤكد أن إصلاح أنظمة التقاعد بمختلف أنحاء العالم، يعتبر مسألة معقدة يصعب أحيانا إيجاد توافق بشأنها، وما تعدد الحلول التي تلجأ إليها مختلف الدول لمعالجة هذه الإشكالية إلا تأكيد على أنه لا توجد طريقة واحدة ولا حل واحد لإصلاح أنظمة التقاعد، فإن كان لكل بلد صعوبات خاصة به، فهناك على الأقل شرط واحد أساسي وحل يتبع لتحقيق الأهداف المنشودة يتمثل في إشراك الجميع في مسلسل الإصلاح.

-5-

حضرات السيدات والسادة،

إن رفع سن الإحالة على التقاعد والزيادة في معدل الانخراطات وخفض الخدمات، تشكل إجراءات مفيدة للدراسة لكن في إطار شامل، يقضي بإعادة النظر في أنظمة التقاعد التي أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى .

ولقد قامت اللجنة التقنية لإصلاح أنظمة التقاعد، بتتبع مراحل التشخيص والدراسات المتعلقة بإصلاح نظم التقاعد وتقييم المعطيات والفرضيات التي ارتكز عليها مكتب دولي للخبرة ، الذي أسندت له هذه الدراسة ، حيث قام بوضع تشخيص عام للأنظمة، واقترح سيناريوهات من أجل إصلاحها .

* أهداف الدراسة:

و لقد تطلب انجاز هذه الدراسة التي كلفت ما يناهز من 9 ملايين درهم، ما يقرب من سنتين.

وتهدف هذه الدراسة، كما جاء في دفتر التحملات، إلى إنجاز الأشغال التالية :

-دراسة الوضعية الحالية لأنظمة التقاعد وتحليل مقاييس عملها ؛

- تعريف النظام المنشود الذي يجب أن تصبو إليه أنظمة التقاعد ؛

- بلورة الإمكانيات الثلاث للإصلاح التالية :

-6-

أ- اعتماد إصلاح على مستوى مقاييس أنظمة التقاعد عبر الحفاظ على الإطار المؤسسي الحالي للأنظمة التقاعدية.

ب- تجميع الأنظمة الحالية في قطبين، مع اعتماد إصلاحات على مستوى مقاييسها تروم مقاييس النظام المنشود (قطب عمومي، قطب خاص).

ج - إنشاء نظام وحيد ينخرط فيه إجراء جميع القطاعات، يعتمد تسييره على مقاييس النظام المنشود.

* مجال الدراسة:

لقد همت هذه الدراسة الاكثوارية أنظمتا التقاعد التالية: نظام المعاشات المدنية المسير من طرف الصندوق المغربي للتقاعد (CMR)، والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR) المسير من طرف صندوق الإيداع والتدبير، والضمان الاجتماعي، المسير من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، والصندوق المهني المغربي للتقاعد (CIMR) المسير من طرف جمعية خاضعة لظهير 1958، وقد غطت هذه الدراسة الفترة الفاصلة بين 2007 و 2060.

-7-

* خلاصة:

فبعد أن قدم مكتب الخبرة الدولي تقريره النهائي، هذا التقرير الذي عرض على مكتب العمل الدولي، حيث أعطى رأيه في الموضوع، فإن اللجنة التقنية تعمل حاليا في إطار تشاركي على عقد سلسلة من الاجتماعات لأجل التوافق حول السيناريوهات التي تراها ملائمة لإصلاح أنظمة التقاعد بالمغرب من أجل عرضها على اللجنة الوطنية التي يترأسها السيد رئيس الحكومة للحسم في موضوع التقاعد.

حضرات السيدات والسادة،

إني على يقين، بأن هذه الندوة الوطنية التي تأتي في الوقت المناسب الذي يسير فيه المغرب نحو الإصلاح الشامل لأنظمة التقاعد، تشكل فرصة مواتية للانفتاح على التجارب والمقاربات

الدولية ومنها التجربة الإسبانية ، المعتمدة في مجال إصلاح
أنظمة التقاعد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.